

تضمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

التضمين التزم وليس اختيار

- ديباجة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فقرة (ز) تؤكد أن تضمين قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضرورة لجعل استراتيجيات التنمية المستدامة متكاملة؛
- المادة (3) من الاتفاقية اعتبرت أن المشاركة الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في مناحي الحياة كافة تعد من المرتكزات الرئيسية التي تقوم عليها الاتفاقية والتي يجب أن تنعكس على عمليات التخطيط واتخاذ القرارات على المستوى الوطني؛
- الفقرة (3) من المادة (4) من الاتفاقية جعلت مشاركة وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في عمليات مراجعة التشريعات ورسم السياسات التزاماً عاماً على الدولة يجب الوفاء به؛
- الفقرة (3) من المادة (33) من الاتفاقية أوجبت على الدولة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في عملية تنفيذ ورصد تطبيق الاتفاقية على الصعيد الوطني؛
- التضمين والمشاركة الفعالة في رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج وسن التشريعات مبدأ والتزام متقاطع ومؤشر الاستجابة لمبادئ حقوق الإنسان.

تضمين ودمج كاملين أم فصل وعزل

- وجود برامج خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة قد يكون ضرورة تفرضها اعتبارات التدرج نحو الدمج؛
- البرامج الخاصة يجب أن تكون غايتها النهائية تحقيق الدمج؛
- التضمين التزم فوري قد يسير معه بالتوازي بعض البرامج الخاصة ونقطة الالتقاء هي تحقيق الدمج الكامل؛
- الدمج (Inclusion) والإدماج (Integration)
- برامج التربية الخاصة مثلاً يتوازي معها برامج دمج للطلبة ذوي الإعاقة
- غرف المصادر طريق نحو الدمج في مدارس التعليم الأساسي؛
- اختلاف الوسائل لا يعني اختلاف الحقوق ومتطلبات ممارستها

متطلبات عامة ومتقاطعة لتحقيق المشاركة الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في عملية

تضمين حقوقهم وقضاياهم

- الأشخاص ذوو الإعاقة هم الخبراء الحقيقيون في ما يخص حقوقهم وقضاياهم؛
- الأشخاص ذوو الإعاقة هم من يختار من يمثلهم؛
- اختيار ممثلي الأشخاص ذوي الإعاقة له معايير تحكمها: الخبرة في الموضوع، تمثيل مختلف الإعاقات، التمثيل الجندري، الإيمان بحقوق الإنسان بوصفها المرجعية والأساس.

متطلبات مرحلة ما قبل التضمين والتخطيط التشاركي

- وجود إرادة سياسية ومؤسسية لجعل السياسات والخطط والبرامج في مؤسساتنا شاملة ودامجة؛
- الإحاطة بحقوق الإنسان وقضايا الإعاقة من منظورها الشمولي؛
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مرجعية وإطار عمل؛
- مسح بيئي للعوائق المادية والحواجز السلوكية من خلال أدوات بحث استقصائي قائمة على أحكام ومبادئ الاتفاقية وحقوق الإنسان؛

- مسح ما هو مطبق من استراتيجيات وخطط وبرامج وممارسات داخل المؤسسة للوقوف على ما بها من فجوات في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- تطوير قدرات الكادر البشري بأكمله العامل في المؤسسة: (المدراء ورؤساء الأقسام ومنسقي المشاريع والموارد البشرية والمحاسبين والمترجمين واللوجستيين والسائقين....)؛
- تطوير قدرات الشركاء والمستشارين العاملين مع المؤسسة.

مرحلة التخطيط التشاركي للبرامج الشاملة والدامجة

- تحديد الأولويات والاحتياجات
- جمع المعلومات والبيانات؛
- تحديد مصادر الحصول على الترتيبات ووسائل إزالة العوائق المادية؛
- تغطية متطلبات الإعاقات المختلفة: الجسدية والبصرية والسمعية والنفسية والذهنية والإعاقات غير الظاهرة؛
- تضمين أشكال الترتيبات التيسيرية والتهيئة البيئية في ميزانية المشروع أو البرنامج بما في ذلك: المعلومات والمطبوعات والمنشورات بأشكال ميسرة وترجمة الإشارة والأثاث والمكان المهيأ...؛
- توزيع المسؤوليات والأدوار على الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم؛
- تصميم أدوات للمتابعة والتقييم تتضمن مؤشرات خاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم؛
- مرونة الخطة وآليات تنفيذها بما يسمح بتعديلها وفقاً لما تظهريه عملية التنفيذ من تحديات لم تكن في الحسبان أثناء وضعها. مثال: قد يظهر في التطبيق أن الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية لم يتم وضع ترتيبات تيسيرية تلائمهم، فيجب أن تكون الخطة قابلة للتعديل الفوري لتلافي ذلك مثلاً

مرحلة تنفيذ الخطط والبرامج

- الأخبار والإعلان بأشكال ميسرة ومهيئة عن أن برامج المؤسسة وخدماتها قد أصبحت شاملة ودامجة؛
- المتابعة الدورية وتصميم آلية لإعطاء التغذية الراجعة والملاحظات بأشكال ميسرة: لغة الإشارة والرسائل النصية واللغة المبسطة والرسائل الإلكترونية...؛
- توفير بدائل يمكن للشخص ذي الإعاقة الاختيار من بينها: (توفير المعلومات حول البرنامج بطريقة بريل أو بصيغة إلكترونية [Word] للأشخاص المكفوفين، توفير مترجمي إشارة من الجنسين للأشخاص الصم، توفير المعلومات الخاصة بالبرنامج وما يتفرع عنه من خدمات بلغة مبسطة وفي الوقت نفسه توفير متخصص في شرح هذه المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية...)

أسس تخطيط وتصميم البرامج والخدمات الخاصة

- البرامج الخاصة ضرورة ملحة وليست خياراً أولياً؛
- غاية البرامج يجب أن تكون تحقيق الدمج وهذا يجب أن ينعكس في ما تتضمنه من أنشطة؛
- الأشخاص ذوو الإعاقة شركاء أساسيون في عملية التخطيط على الأسس ذاتها المذكورة سابقاً؛
- كون البرامج خاصة فإن هذا لا يعني مطلقاً المساومة على جودتها؛
- البرامج الخاصة محددة بإطار زمني نهايته تضمن محتواها في البرامج المتاحة للكافة؛
- تقييم البرامج الخاصة يجب أن يدخل فيه قياس مدى سيرها نحو تحقيق الدمج الكامل؛
- كون البرامج خاصة لا يعني إدارتها والإشراف عليها من جهة بعينها (وزارة التنمية الاجتماعية أو مجلس خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة. يجب أن تحدد الجهة المختصة وفقاً لموضوع البرنامج لأنها هي التي سوف تتولى توجيهه وتضمينه في النهاية ضمن برامجها العامة؛ التعليم لجهة التعليم والعمل لجهة العمل والرياضة لجهة الرياضة وهكذا؛
- البرامج الخاصة تدبير خاص مؤقت وفقاً لأحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مادتها (5) و (24) وغيرها

التضمين التزام له مردود

- إن المؤسسات الدامجة هي أكثر استقطاباً للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يشكلون من 15% إلى 20 % من كل مجتمع وربما أكثر من ذلك؛
- (ما هو جيد لنا فهو جيد للجميع) (What is good for us is good for All)؛
- توفير الترتيبات والتهيئة في مؤسساتنا وبرامجنا سوف نستفيد منه نحن ومعظم الناس؛
- المنحدر للكروسي المتحرك والمتعب والمصاب بألم في قدمه وكبير السن؛
- النسخ الإلكترونية من المعلومات بصيغة Word سيستفيد منها الأشخاص المكفوفين ومستخدمي الحاسوب والأجهزة الخلوية المتصلة بالإنترنت؛
- حروف الطباعة الكبيرة سيستفيد منها ضعاف البصر ومن نسي نظارته ومن يرغب في القراءة عن بعد وهكذا؛
- إن البرامج الدامجة أصبحت مطلباً لمعظم المانحين الدوليين حكوميين وغير حكوميين ومن ثم فتضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يأخذ طريقه ليصبح معيار تفعيل وتطبيق نص التعاون الدولي في المادة (32) من الاتفاقية.

مصدر هذا القسم كاملاً من برنامج التدريب على دليل مدربين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة FHI